المؤتمر الدولي الحادي عشر للمعهد العربي للتخطيط
حول " التنمية والعدالة الاجتماعية "
(16-18 إبريل 2012)

خلفيـــة ومحاور المؤتمر:

1. بدايةً يُلاحظ أنه قد تمّ اختيار عنوان المؤتمر "التنمية والعدالة الاجتماعية" لصلته الوثيقة بالجدل الدائر حول موضوع "عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي". ويلاحظ في هذا الصدد أنه حتى وقت قريب سادت في أوساط الاقتصاديين حكمة تقول بأن درجة مرتفعة من عدم المساواة ينبغي أن يكون لها وقع إيجابي على تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. واستناداً على هذه الحكمة تمت ملاحظة وجود مقايضة أساسية بين الكفاءة الإنتاجية ، كما يعكسها النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، كما تقيسها درجة العدالة في توزيع الدخل والثروة[1].

2. على الرغم من هذه الحكمة التقليدية تطورت حديثاً أدبيات، نظرية وتطبيقية، توضح أن هنالك علاقة إيجابية بين درجة العدالة في التوزيع في المجتمع ومعدل النمو الاقتصادي. هذا وقد ركزت بعض هذه الأدبيات على التفسير السياسي لهذه العلاقة الإيجابية من زاويتين : الأولى تلاحظ أن من شأن ارتفاع درجة عدم العدالة في التوزيع أن يؤدي إلى قلاقل مجتمعية تثبط من الاستثمار ومن ثم تؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي. والزاوية الثانية، تتعلق بالاختيارات المجتمعية للسياسات الاقتصادية في إطار حكم يتمتع بالديموقراطية. ففي مجتمع ديموقراطي يتصف بدرجة عالية من عدم العدالة في التوزيع تنزع أغلبية السكان لاختيار نظام اقتصادي يفرض ضرائب عالية على الأغنياء الأمر الذي يثبط من الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي [2].

3. وكما هو معروف، ومنذ سبتمبر 2000، أجمع المجتمع الدولي على تبني مفهوم عريض للتنمية، يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي وينظر للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الأساسية التي يتمتع بها البشر. في إطار هذا المفهوم العريض للتنمية تمّ استنباط خمس حريات وسائلية، تتميز بتعاضدها وتكاملها، لها علاقة وطيدة بقضايا سياسات التنمية. تشتمل هذه الحريات الوسائلية على الحريات السياسية بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية؛

---

[1] انظر على سبيل المثال، Aghion, P., and P. Howitt, (1998), Endogenous Growth Theory, MIT Press, London.

[2] انظر المرجع في الهامش أعلاه.

والتسهيلات الاقتصادية بمعنى الفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل؛ والفرص الاجتماعية كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة؛ وضمانات الشفافية التي تعزز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع؛ والأمان الوقائي الذي يوفر شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. كل هذه الحريات الوسائلية تعنى بالتنمية والعدالة الاجتماعية [3].

4. تمثل إجماع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتبني المفهوم العريض للتنمية في صياغته للأهداف الإنمائية للألفية والتي تنص صراحةً على أن الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية يتمثل في القضاء على الفقر بكل جوانبه . وكما هو معروف يستند قياس الفقر المادي على درجة عدالة توزيع الدخل والإنفاق في المجتمع، من بين محدّدات أخرى، بينما يستند فقر مقدرات الأفراد على عدالة توزيع الفرص المجتمعية التي تُتاح لهم ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها من فرص للتعليم، وللعناية الصحية، وللحصول على وظائف منتجة، وللتمتع بالرعاية المجتمعية. وللمشاركة في اختيار حكامهم ومحاسبتهم.

5. في إطار إعادة الاعتبار لقضايا العدالة الاجتماعية في عملية التنمية لم يكن مستغرباً أن يتناول البنك الدولي هذه القضايا بطريقة مباشرة في تقريره عن التنمية في العالم لعام 2006 والذي جاء تحت موضوع "الإنصاف والتنمية"[4]. وتمثلت الرسالة الرئيسية للتقرير في ملاحظة أن "الإنصاف يُعدّ، من نواحي عديدة، مكملاً للسعي نحو الرفاهية في المدى الزمني البعيد" . وفسرت هذه التكاملية بين العدالة الاجتماعية والتنمية من خلال تفشي مظاهر إخفاق آلية السوق في الدول النامية (كما هو الحال في أسواق الائتمان، والتأمين، والعمل، والأراضي)، ومن خلال ملاحظة أن الدرجات المرتفعة لعدم المساواة الاقتصادية والسياسية يترتب عليها مؤسسات اقتصادية وترتيبات اجتماعية تكون منحازة لصالح المتنفذين، وتنزع نحو إعادة إنتاج نفسها مع الزمن مما ينتج عنه مصايد، أو أفخاخ، لعدم المساواة، بمعنى حالة توازن مجتمعية تتصف بعدم العدالة بحيث كلما انفك المجتمع من إسارها تنطلق قوى مجتمعية لتعيده لحالته الأولى.

---

[3] للتفاصيل انظر، أمارتيا سن، (2004)، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، الكويت، ترجمة شوقي جلال ، وهو كتاب صدر باللغة الإنجليزية عام 1999 .

[4] انظر البنك الدولي ، (2005)، تقرير عن التنمية في العالم 2006: الإنصاف والتنمية، www.wordbank.org.

6. كذلك الحال ، طرحت تقارير التنمية الإنسانية العربية التي دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدارها منذ عام 2002 قضايا العدالة الاجتماعية في عملية التنمية في الدول العربية من مختلف الزوايا وأثارت جدلاً واسعاً في أوساط الدوائر المهتمة بالتنمية في مختلف الدول العربية. واشتملت القضايا المحورية التي أثارتها هذه التقارير على التعليم في إطار مجتمع المعرفة، والحريات السياسية، والنهوض بالمرأة ، والأمن الإنساني[5]. بالإضافة إلى ذلك تناول التقرير الأول حول "تحديات التنمية في الوطن العربي" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة الدول العربية عام 2009 جوانب مهمة تتعلق بموضوع المؤتمر ، نُظر إليها على أنها تشكل قيود حاكمة على التنمية الإنسانية في الدول العربية [6].

7. حسب الملاحظات أعلاه، وحسب القراءة المتأنية للأدبيات المتخصصة، ستشتمل محاور المؤتمر على ما يلي:

(أ) دراسات قُطرية حول الاقتصاد السياسي للتنمية والعدالة الاجتماعية :

- عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في التعليم والصحة.
- عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل.
- عدالة توزيع الدخل أو الثروة فيما بين أفراد المجتمع.
- عدالة توزيع الدخل أو الثروة فيما بين أقاليم القطر، إذا وجدت، أو بين الشرائح الأثنية أو الدينية، إذا وجدت.
- حالة الطبقة الوسطى: حجمها ومستوى ثرائها ودورها في التحول السياسي.
- حالة ظاهرة الفساد: فيما يخص حجم الأموال وتطورها مع الزمن وانعكاسها على التوزيع، ودورها في التحول السياسي.

(ب) دراسات عبر قطرية حول الاقتصاد السياسي للتنمية والعدالة الاجتماعية، تتناول أي، أو بعض من، المواضيع الفرعية في (أ) أعلاه.

(ت) دراسات تطبيقية حول التركيبة المؤسسية وملائمتها، بما في ذلك أنظمة الحكم وطبيعة العقود الاجتماعية.

(ث) دراسات استشرافية حول رؤى مستقبلية لتصحيح التركيبة المؤسسية لخدمة العدالة الاجتماعية.

(ج) دراسات دور وحدود نجاح وفشل الحكومة، والسوق، في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية.

---

[5] راجع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org للحصول على هذه التقارير .

[6] راجع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت الوصلة الإلكترونية http://arabstates.undp.org/ للحصول على هذا التقرير.

هدف المؤتمر :

8. وكما درجت العادة، يهدف المؤتمر الدولي الحادي عشر إلى توفير منبر لتبادل الآراء، واستعراض الخبرات، وتعظيم التفاعل بين صناع القرار والباحثين حول التنمية والعدالة الاجتماعية، في إطار القضايا التي تُثيرها المحاور المذكورة أعلاه.

دعوة للمساهمة بأوراق علمية :

9. على أساس الخلفية أعلاه يسر المعهد العربي للتخطيط أن يدعو الباحثين الراغبين من الدول العربية، والعالم أجمع، لتقديم أوراق بحثية مكتملة تحت أي من المواضيع أعلاه **باللغة العربية** لمنسق المؤتمر في أو قبل **30 نوفمبر 2011** على أن لا يتعدى طول البحث 25 ورقة مطبوعة، مع ملاحظة أنه يُشجع التقديم المبكر، وملاحظة أن كل المتقدمين سيخطرون بوصول أوراقهم حين استلامها . هذا ويجوز إرسال أوراق مؤلفة باللغة الإنجليزية والتي ستتم ترجمتها إلى اللغة العربية إذا تمّ قبولها .

10. كما درجت العادة سيتم تحكيم كل الأوراق المقدمة للمشاركة في المؤتمر، كما سيتم إخطار المتقدمين الذين ستقبل أوراقهم بحلول **1 فبراير 2012** كحد أقصى . هذا وستعتمد عملية تقييم الأوراق على أساس **مشكلة بحثية محددة بطريقة واضحة، ومنهجية ملائمة، ومجموعة من النتائج الأصلية، و مضامين للسياسات الملائمة إذا وجدت.**

11. يتوقع أن تشتمل الأوراق المقدمة على ما يلي :

- مقدمة مختصرة (1–2 صفحة)، تقوم بتبرير المشكلة البحثية و التحديد الدقيق للهدف من الورقة.
- قسم للمنهجية يُوضّح إما الإطار النظري، أو الإطار التطبيقي، الذي تستخدمه الورقة .
- قسم خاص باستعراض ومناقشة النتائج التي تمّ التوصل إليها .
- قسم خاص بمضامين السياسات التي تترتب على النتائج.
- قسم أخير يتضمن ملاحظات ختامية حول التحفظات التي يمكن أن تُثار حول المقاربة المستخدمة أو حول إمكانية تطوير المقاربة.

12. هذا وسوف يتم إرسال التعليقات من مرحلة التحكيم لمؤلفي الأوراق المقبولة. ويتوقع استلام النص النهائي للورقة، بالشكل المطلوب (على برمجية وورد و باور بوينت) بعد إدخال التعديلات المطلوبة، بحلول **1 مارس 2012** .

13. سيقوم المعهد العربي للتخطيط بتغطية تكلفة حضور المؤتمر لمؤلفي الأوراق (مؤلف لكل ورقة)، حيث تشمل التكلفة تذاكر السفر (ذهاب وإياب على أكثر الطرق مباشرة وعلى الدرجة السياحية) والإقامة الفندقية والوجبات .

14. سيتم عقد المؤتمر خلال الفترة **16–18 إبريل 2012**، وسيتم الإعلان عن مكان انعقاده لاحقاً .

منسق المؤتمر :

د . علي عبد القادر علي
المدير العام بالإنابة
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص ب 5834 الصفاة – 13059 دولة الكويت
هاتف : (مباشر) 00965 24843459 –00965 24843130 (داخلي : 124، 125)
فاكس: 00965 24842935
بريد إلكتروني: aali@api.org.kw

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

كريم عادل درويش
مدير العلاقات الخارجية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
هاتف مباشر: 4820483 2(965+) بدالة: 24843130 (965+) – داخلي: 221
نقال: 99660150 (965+)
فاكس: 24849221 – 24842935 (965+)
بريد الكتروني: karim@api.org.kw
الموقع الإلكتروني للمعهد: www.arab-api.org